الصباح الدولية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4597 | الثلاثاء | 24 ذي القعدة 1444 هـ | 13 يونيو 2023 م | السنة السادسة عشرة

مسام: نزع 1339 مادة متفجرة في أول أسابيع يونيو

مركز حقوقي أمريكي: محتوى مناهج الحوثيين في المراكز الصيفية يكرس العنف والكراهية

جماعة الحوثي تجند الأطفال

«وكالات» : أكد تقرير حقوقي أمريكي أن محتوى المناهج التي تدرسها جماعة الحوثي للأطفال اليمنيين في المراكز الصيفية تقدس الموت وتكرس ثقافة العنف والكراهية داخل المجتمع.

وقال المركز الأمريكي للعدالة (ACJ)، في تقرير بعنوان «صناعة العنف والكراهية» إن «محتوى المناهج التي تدرسها جماعة الحوثي للأطفال في المراكز الصيفية، وما تتضمنه من مفردات وتعاليم تكرس ثقافة العنف وتقدس الموت وتدعو إلى العنف والكراهية والفرز المجتمعي».

واستعرض التقرير الكتب التي تدرس للأطفال اليمنيين في هذه المراكز، وهي 7 كتب مكونة من 278 صفحة، بينها 3 كتب من تأليف بدر الدين الحوثي، ومحمد بدر الدين الحوثي، واختصارات ملازم حسين بدر الدين الحوثي، «تركز على مذهب جماعة الحوثي في عدد من المسائل بوصفها هي الصحيحة وما دونها باطل ومحرف، بالإضافة إلى تعزيز نهج الجماعة من خلال دروس ومفردات ومقولات تتضمن مصطلحات ودلالات طائفية».

وأضاف، أن هذه المناهج مليئة بالشعارات الطائفية للجماعة ومواقفها من الجماعات الأخرى، وأنشطتها الدعائية، والتحريض على العنف والقتل، والحث على جهاد الأعداء، والذين هم هنا كل من يخالفونهم في المذهب.

وبيّن التقرير أن المراكز الصيفية تنقسم إلى نوعين: المفتوحة وهي الغالبية العظمى ويتم فيها الاهتمام بالثقافة العسكرية التعبوية، والمشاركة في فعاليات ومناسبات جماعة الحوثيين كزيارة مقابر قتلاها، والمراكز المغلقة وهي أشبه بمعسكرات التجنيد، ويتم فيها تهيئة الملتحقين بها بالتدريب على استخدام الأسلحة والأساليب القتالية، وتنفيذ الحملات عبر الإنترنت، ومشاهدة فيديوهات تحريضية ضد المناوئين للجماعة.

وأوضح أن جماعة الحوثي تنفذ دعاية مكثفة للدورات على جميع المستويات لمضاعفة المشاركين فيها، من تأسيس لجنة رئيسية في وزارة التربية التابعة لها، إلى لجان إشرافية وتنفيذية في المحافظات، وبمشاركة عقال الحارات والقرى وخطباء المساجد في الحشد، وتستخدم المدارس والمساجد كمقرات لها، لاستقطاب جميع الفئات العمرية من طلبة المدارس، بل إن زعيم الجماعة هو من يتابع بنفسه إجراءات تنظيم المعسكرات الصيفية، والحث على المشاركة فيها، بمزاعم أنها «تحصن الطلاب ضد كل ما هو دخيل على المجتمع».

واتهم المركز الأمريكي للعدالة في تقريره، جماعة الحوثيين باستخدام المراكز الصيفية للتعبئة الطائفية وغرس سياسة الانتقام، لتحقيق أهدافها السياسية والعقائدية والعسكرية من خلال رفد جبهاتها بالمقاتلين من الطلاب الملتحقين بتلك المراكز، وأيضاً دفعهم للمشاركة في الفعاليات التي تخص الجماعة.

من ناحية أخرى قال المشروع السعودي لتطهير الأراضي اليمنية من الألغام «مسام» إنه قام بنزع أكثر من 1300 مادة متفجرة من مخلفات الحرب في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً خلال الأسبوع الأول من يونيو الجاري.

وأعلنت غرفة عمليات المشروع في تقريره أصدرته، الأحد، أن الفرق الميدانية نفذت عمليات نزع لما مجموعه 1339 لغما وذخيرة غير منفجرة وعبوة ناسفة خلال الفترة الممتدة ما بين 3 و9 يونيو 2023، ما يرفع إجمالي ما تمت إزالته منذ مطلع العام الجاري إلى أكثر من 20 ألف مادة متفجرة من مخلفات الحرب.

وأضاف التقرير أن ما تم نزعه الأسبوع الماضي تنوع بين 1259 ذخيرة غير منفجرة، و67 لغماً مضاداً للدبابات و9 أخرى مضادة للأفراد، إضافة إلى 4 عبوات ناسفة، ما أدى إلى تطهير مساحة بلغت 278682 مترا مربعا من المواد المتفجرة.

وأوضح أن إجمالي ما تم نزعه وتدميره منذ بدء عمل المشروع في اليمن آواخر يونيو 2018 وحتى 9 يونيو 2023، يبلغ 402258 مادة متفجرة، مطهراً بذلك مساحة تزيد عن 47،011،090 مترا مربعا من الأراضي الواقعة تحت سيطرة الحكومة المعترف بها.

وأشار التقرير إلى أن إجمالي المواد المتفجرة التي تم نزعها وتدميرها خلال فترة الخمس سنوات لعمل المشروع، تمثلت في 248842 ذخيرة غير منفجرة، 139423 لغماً مضاداً للدبابات، بالإضافة إلى 7806 عبوات ناسفة، و6187 لغما مضادا للأفراد.

وتعد ميليشيا الحوثي الطرف الوحيد في كافة أطراف الحرب الذي يزرع الألغام والعبوات الناسفة بمختلف أنواعها وأحجامها حتى «الفردية» المحرمة دوليا، حيث شهد اليمن أكبر عملية زرع للألغام في الأرض منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وفق تقارير حقوقية.

وتشير تقارير حقوقية إلى أن ميليشيا الحوثي زرعت أكثر من مليوني لغم، أدت إلى مقتل وإصابة ما يزيد عن 20 ألف مدني.

اشتيه يحذر من مشروع قانون بالكنيست لفرض تقسيم «الأقصى» ومخطط استيطاني لعزل القدس

الاحتلال يسعى لتشريع تقسيم الأقصى زمانيا ومكانيا بين المسلمين واليهود

«وكالات» : حذر رئيس الحكومة الفلسطينية محمد اشتيه من التهديدات الإسرائيلية بتقديم مشروع قانون بالبرلمان الإسرائيلي خلال الأيام المقبلة لفرض التقسيم الزماني والمكاني في المسجد الأقصى، كما طالب اشتيه بضغط دولي لوقف مخطط لبناء مستوطنة جديدة شرقي القدس.

وقال رئيس وزراء فلسطين إن «إقدام الاحتلال على هذه الخطوة (مشروع قانون لفرض تقسيم المسجد الأقصى) سيحدث غضبا عارما لا يمكن توقع نتائجه».

وشدد المسؤول الفلسطيني على ضرورة وجود «تحرك عربي وإسلامي ودولي يتجاوز مفردات الشجب والإدانة إلى فرض عقوبات تمنع إحداث أي تغيير في المسجد الأقصى المبارك».

وكان عميت هاليفي، عضو البرلمان الإسرائيلي عن حزب الليكود الحاكم، أعد مشروع قانون يرمي إلى تقسيم المسجد الأقصى مكانيا بين المسلمين واليهود، وإعادة تعريف المسجد الأقصى إسلاميا بوصفه مبنى الجامع القبلي حصرا، وأن كل ما سواه من ساحات الحرم غير مقدس إسلاميا.

وينص مشروع القانون –الذي كشف عنه الموقع الإلكتروني «زمان يسرائيل»– على تخصيص محيط المسجد القبلي جنوبا للمسلمين، في حين تُخصص لليهود قبة الصخرة التي ستتحول إلى «الهيكل» المزعوم، وحتى الحد الشمالي لساحات الحرم.

وحسب مشروع القانون، فسيتم تخصيص منطقة المسجد القبلي للمسلمين، وتخصيص المساحة التي تبدأ من صحن قبة الصخرة وحتى أقصى شمال ساحات الحرم القدسي الشريف لليهود، وهي مساحة تشكل نحو 70% من مساحة الأقصى.

وطالب رئيس الوزراء الفلسطيني، في مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية، بضغط دولي حقيقي لوقف تنفيذ إسرائيل المخطط الاستيطاني الذي بات يعرف بمنطقة «إي واحد» (E1)، من خلال بناء مستعمرة جديدة تربط مستعمرات القدس بمستعمرة «معاليه أدوميم»، وما سيترتب على ذلك من تقسيم الضفة الغربية إلى منطقتين منفصلتين.

وشدد مجلس الوزراء على وجوب الضغط الدولي لثني إسرائيل عن المضي في مخططاتها الاستعمارية والتوسعية، ومنها تقديم مخططات لبناء منطقة صناعية كبرى بين مستعمرة أرئيل، والخط الأخضر وسط الضفة.

وقد أرجأت اللجنة الفرعية للاعتراضات في المجلس الأعلى للتخطيط والبناء الاستيطاني جلسة استماع بشأن مخطط «إي واحد»، والذي يقضي ببناء قرابة 3400 وحدة استيطانية.

وكانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة قد أرجأت مرات عدة التصديق على إقامة المشروع الاستيطاني بسبب معارضة شديدة من الإدارة الأميركية، لأنه يقضي على حل الدولتين ويعزل القدس عن أي امتداد فلسطيني، ويقطع جنوب الضفة عن شمالها ووسطها.

عقيلة صالح حول اتفاق بوزنيقة: تضمن قوانين هدفها تعطيل الانتخابات

عقيلة صالح

«وكالات» : قال رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح، إن قانون الانتخابات الذي أقرته لجنة 6+6 قبل أسبوع في مدينة بوزنيقة المغربية، يتضمن نقاطا تهدف إلى «إفشال العملية الانتخابية».

وأضاف صالح، في كلمته خلال افتتاح جلسة عامة في مدينة بنغازي، أمس الاثنين، أن البرلمان لم يتسلم إلى حدّ الآن وبشكل رسمي قانون الانتخابات المتفق عليه.

والثلاثاء الماضي، أقرت اللجنة قانون انتخاب الرئيس والبرلمان وشروط الترشح للرئاسة التي كانت دائما محل تنازع، واتفقت اللجنة على السماح لمزدوجي الجنسية بخوض غمار سباق الرئاسة في الجولة الأولى، على أن يقدم المرشح ما يفيد بالتنازل عن جنسيته الأجنبية للدخول في الجولة الثانية.

وبخصوص ترشح العسكريين، ينص القانون على أن المرشح يعد مستقيلا من منصبه «بقوة القانون، بعد قبول ترشحه، سواء كان مدنيا أو عسكريا، كما يشترط على المرشح ألا يكون محكوما عليه نهائيا في جناية».

لكن رئيس البرلمان عقيلة صالح أبدى تحفظه على هذا الاتفاق، وانتقد إجراء انتخابات الرئاسة من جولتين، واعتبر أن ذلك يهدف إلى «إفشال العملية الانتخابية»، مشيرا إلى أنه «لا مبرّر لجعل انتخابات الرئيس من جولتين».

وتابع خلال جلسة البرلمان قائلا «حتى لو المترشح حصل على 99% من الأصوات ستجرى الجولة الثانية»، وقال إن «هذا القانون غير مسبوق ولم يحصل في أي دولة في العالم».

وبخصوص شروط الترشح للرئاسة بالنسبة للعسكريين، قال عقيلة صالح، إن المترشح سواء كان عسكريا أو مدنيا يجب أن يكون مستقيلا بقوة القانون عند تقدمه للانتخابات ويرجع إلى سابق عمله في حال عدم فوزه.

ولا يزال مصير اتفاق بوزنيقة، يواجه غموضا ويفتقد لضمانات تطبيقه ولالتزام الأطراف السياسية الفاعلة بتنفيذه، بعد تجدّد الخلافات حول بعض القوانين، حيث يطالب رئيسا البرلمان عقيلة صالح والمجلس الأعلى للدولة خالد المشري، بإدخال تعديلات تخص شروط الترشح لمنصب الرئاسة.

وفي هذا السياق، دعا رئيس البرلمان كافة الأعضاء إلى العمل على استمرار النقاش حول قانون الانتخابات الذي أصدرته لجنة 6+6 والنظر من أجل الخروج بقوانين توافقية.

رئيس الوزراء إلى القاهرة.. وملفات مهمة بحوزته

«الخارجية» العراقية تعقد اجتماعاً حكومياً دولياً بشأن مخيم الهول في سوريا

لقاء سابق بين الرئيس السيسي ورئيس الوزراء العراقي شياع السوداني

«وكالات» : حل أمس الاثنين بالقاهرة، رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، في زيارة رسمية هي الثانية له إلى مصر منذ توليه قيادة الحكومة في أكتوبر الماضي.

وقالت وسائل إعلام عراقية إن السوداني سيبحث ملف الوساطة ما بين طهران والقاهرة، مؤكدة أن الزيارة تهدف كذلك إلى بحث تعزيز العلاقات الثنائية والتعاون بين البلدين.

وأشارت تقارير إعلامية إلى أن السوداني سيوجه دعوة إلى الشركات المصرية للمشاركة في حملة إعادة إعمار العراق.

وكذلك تفعيل اللجان المشتركة بين البلدين، لاسيما ذات الأهداف الاقتصادية والاستثمارية.

كما سيتضمن جدول أعمال الزيارة التوقيع على مذكرات تفاهم في مجالات الإسكان والخدمات والرياضة وغيرها.

من ناحية أخرى أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية العراقية أحمد الصحاف، أمس الاثنين، عقد اجتماع حكومي دولي أمس بشأن مخيم الهول في سوريا.

ونقلت وكالة الأنباء العراقية عن الصحاف قوله إن الاجتماع سيضم وزارة الخارجية ومستشارية الأمن القومي والبعثات والمنظمات المقيمة في العراق وسيبحث رؤية الحكومة بشأن مخيم الهول، مشيرا إلى أن إنهاء مسألة المخيم أصبحت مصلحة أمنية عليا بالنسبة للعراق.

وأضاف الصحاف أن «الحكومة تمكنت من نقل 10 دفعات من العوائل العراقية القادمة من مخيم الهول إلى العراق».

وكان وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين قد أعلن الخميس الماضي أن الحكومة أعادت 3 آلاف مسلح عراقي محتجز في سوريا ونحو 1400 عائلة.

وأضاف حسين أمام الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد داعش بالرياض أن عدد أفراد هذه العائلات يتجاوز 5 آلاف، مشيرا إلى أن بغداد دمجت 680 أسرة في مناطقها الأصلية بعد إعادتها من الخارج.

وأكد حسين أن الحكومة العراقية تولي اهتماما خاصا للمخيم وتمنحه الأولوية، مؤكدا على ضرورة إيجاد حل حقيقي لهذه الأزمة «التي تمثل تحديا وتهديدا كامنا للأمن والاستقرار الإقليمي والدولي».

كندا وهولندا ترفعان دعوى مشتركة ضد دمشق بمحكمة العدل بتهم ارتكاب انتهاكات بحق السوريين

«وكالات» : تقدّمت كندا وهولندا بشكوى أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد النظام السوري على خلفية اتهامات بالتعذيب، على ما أعلنت المحكمة الاثنين، في أول قضية أمام أعلى محكمة للأمم المتحدة مرتبطة بالحرب في سوريا.

وقالت محكمة العدل الدولية، في بيان، إن الدولتين قالتا في طلبهما «سوريا ارتكبت انتهاكات لا حصر لها للقانون الدولي بدءا من 2011 على أقل تقدير»، وطلبتا اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية المعرضين لخطر التعذيب.

ويسعى البلدان إلى تحميل حكومة النظام السوري المسؤولية عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وعمليات تعذيب بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب التي صادقت عليها دمشق في 2004.

وإذا وجدت المحكمة أن لها اختصاصا لنظر الدعوى، فستكون أول محكمة دولية قادرة على التوصل إلى نتيجة قانونية بشأن استخدام الدولة المزعوم للتعذيب في سوريا.

وقررت كندا وهولندا التحرك في 2020 بعد أن أعاقت روسيا جهودا متعددة في مجلس الأمن الدولي لإحالة قضية تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية التي تحاكم الأفراد على جرائم الحرب ومقرها لاهاي.

وقُتل 14 ألفا و537 سوريًا تحت التعذيب بين مارس 2011 و2021، على يد أطراف الصراع المختلفة في سوريا، بحسب تقرير «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» صدر العام الماضي بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب.